السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق

"خطر يهدد الدينار العراقي والاقتصاد الوطني"

فارس فؤاد علي القزاز

شاهين عكاب سالم

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

أهداف الدراسة وأهميتها

هدفت الدراسة الحالية التعرف الى طبيعة الاقتصاد العراقي وفلسفته، وطبيعة السوق الموازي ودور البنك المركزي والحكومة فيه، وتعرف الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني، والكشف عن دور العملة الأجنبية في حركة الاقتصاد الوطني، فضلا عن مستقبل الأمن الاقتصادي في ظل تحرر السوق الموازي في حركة السوق، وتنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الوقوف بدقة على طبيعة السوق الموازي والفوائد التي يجنيها الاقتصاد العراقي منه.

محاور الدراسة

المحور الأول: طبيعة الاقتصاد العراقي وفلسفته

توجد سمات مميزة يكاد ينفرد بها الاقتصاد العراقي تتمثل بالآتي:

1. إن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير وأساسي على عملية تصدير النفط ودرجة التحسس عالية لأي تغيير يحدث في أسعار بيع النفط العالمية.
2. إن جميع السلع والخدمات يتم تسعيرها بعملة الدولار الامريكي حتى وأن تم تثبيت المبلغ عند الدفع بعملة الدينار العراقي.
3. ارتفاع نسبة الموازنة التشغيلية مقارنة بالموازنة الاستثمارية.
4. ضعف البنى الارتكازية وقلتها مما يؤدي ارتفاع التكاليف.
5. وجود جماعات ضاغطة تؤثر على عمل المشاريع من خلال فرض إرادتها وشروطها.
6. كثرة عمليات الاستيراد من خارج العراقي وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.

المحور الثاني: طبيعة السوق الموازي والدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني

إن السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق يتأثر بدرجة كبيرة بكمية المبالغ التي تباع عن طريق نافذة مزاد العملة الأجنبية، وكذلك تكون درجة التحسس عالية لأي تغيير في نافذة مزاد بيع العملة الأجنبية وشرائها، ويتمثل دور السوق الموازي بأنه يجسد حاجة السوق العراقي من عملة الدولار الامريكي التي لم يستطع الجهاز المصرفي العراقي توفيرها (نافذة مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية) وكلما كبر حجم السوق واتسع يكون أفضل بسبب المنافسة، واستناداً لما تقدم يكون دور السوق الموازي مكملاً لعمل نافذة مزاد بيع وشراء العملة الاجنبية ولا سيما لطلبات الأفراد وصغار التجار.

المحور الثالث: دور البنك المركزي والحكومة في حركة السوق الموازي

يلعب البنك المركزي دورًا مهمًا في تحديد ورسم السياسة النقدية للاقتصاد العراقي وكذلك يعد اللاعب الثاني بعد البنك الفدرالي والخزانة الامريكية في تحديد سعر صرف الدولار الامريكي أمام الدينار العراقي، إذ إن البنك المركزي يقوم بمراقبة عمل المصارف وشركات التحويل المالي من خلال دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان وكذلك من خلال إصدار التعليمات التي تنظم عمليات بيع وشراء الدولار والتعليمات الخاصة بمزاد العملة.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

المحور الرابع: الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي للدينار العراقي

يكاد يكون السبب الرئيس لهذا الفرق بين السعرين هو قلة المبالغ (الدولار) المباعة من قبل البنك المركزي عن طريق نافذة مزاد العملة وقد يكون سبب قلة المبالغ المباعة هو عدم التزام المصارف وشركات التحويل المالي بالتعليمات التي يضعها البنك الفيدرالي والخزانة الامريكية وقيام بعض المصارف بمحاولة التحايل على تلك التعليمات فمثلًا منع التحويل الى روسيا.

المحور الخامس: دور الخزانة الامريكية وعقوباتها في طبيعة السوق الموازي

تلعب الخزانة الامريكية والبنك الفيدرالي دورًا أساسيًا ورئيسًا في تحديد سعر صرف الدولار الامريكي أمام الدينار العراقي من خلال فرض العقوبات على المصارف العراقية التي لا تلتزم بتعليماتها ومن ثم سيؤدي هذا الى قلة مبيعات نافذة مزاد العملة والذي يؤدي بدوره الى تقليل المعروض من العملة الاجنبية (الدولار) في السوق الموازي الذي يؤدي الى ارتفاع سعر صرف الدولار امام الدينار، وكذلك فأن بعض المصارف التي لم تلتزم بتعليمات الخزانة الامريكية والبنك الفيدرالي وتعرضت لعقوبتهما تواجه إحدى الحالات الآتية المتمثلة أما باندماج المصرف أو تغيير اسمه أو تصفيته أو تغيير الإدارة وبيع المصرف من قبل المالكين.

المحور السادس: مستقبل الأمن الاقتصادي في ظل تحرر السوق الموازي

يمكننا القول إن تحقيق الأمن الاقتصادي يكون من خلال تفعيل نافذة مزاد العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي وكذلك من خلال تشجيع المنافسة وكسر الاحتكار الذي تقوم به بعض المصارف الخاصة المدعومة من جهات معينة داخل البنك المركزي العراقي.

وأخيراً يمكننا القول إن اللجوء الى الخيار الأمني في فرض سعر الصرف يعدُّ فشال ذريعا للإجراءات الحكومية وللسياسة المالية والنقدية التي تطبقها الحكومة العراقية.

التوصيات

أ-ينبغي للبنك المركزي تحديد ثلاثة فروع مصرفية يكون الأول في بغداد، والثاني في الموصل، والثالث في البصرة تكون مهام هذه الفروع القيام بعملية بيع العملة الاجنبية (الدولار الامريكي) لموظفي دوائر الدولة الموفدين وكذلك لطلاب البعثات الدراسية والمسافرين للأغراض العلاجية.

ب- على البنك المركزي التأكد من أن المصارف الداخلة الى نافذة مزاد بيع العملة الأجنبية وشرائها أن رصيدها في البنك المركزي يغطي قيمة مشترياتها من عملة الدولار.

ت- ينبغي للبنك المركزي الانتباه لمحاولة بعض التجار والمضاربين بالعملة الاجنبية (الدولار) من خلال قيامهم بفتح شركات في بعض الدول، ويكون عمل تلك الشركات مجرد ارسال فواتير وبضائع مبالغ بأسعارها الى العراق.

ث- ينبغي للهيئة العامة للمنافذ الحدودية التأكد من دخول البضاعة للعراق من طريقها.

ج-على البنك المركزي التأكد من التحاسب الضريبي للشركات والتجار الراغبين بشراء العملة الاجنبية من خلال ارفاق نسخة من التحاسب الضريبي على أن تكون مصدقة.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة